

مرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٦
بالموافقة على اتفاقية انشاء مكتب اتحاد موانئ الخليج

- نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين ،
بعد الاطلاع على المادة ٣٧ من الدستور ،
وعلى الامر الاميرى رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،
وبناء على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

- مادة أولى -

ووفق على اتفاقية انشاء مكتب اتحاد موانئ الخليج المبرمة بين كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ ١٢ شوال ١٣٩٦هـ الموافق ٥ أكتوبر ١٩٧٦م ، المرافقة لهذا القانون .

- مادة ثانية -

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ٣٠ ذى القعدة ١٣٩٦هـ
الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦م

اتفاقية

انشاء مكتب اتحاد موانئ الخليج

ان حكومات كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر الموقعة والمصدقة على هذه الاتفاقية رغبة منها في تطوير موانئ الخليج والتعاون في مجال الخدمات التي تقدمها ادارات الموانئ وتبادل الخبرات والمعلومات والاختصاصات على نحو يؤدي الى تقديم هذه الخدمات وفقا لافضل الاسس العلمية والاقتصادية والادارية بما في ذلك القضاء على ظاهرة الاكتظاظ بالموانئ وتمهيدا لانشاء اتحاد اقليمي يضم كافة موانئ دول الخليج لذات الغرض قيد اتفقت على ما يلي :-

الفصل الاول

مادة - ١ -

انشاء المكتب :

ينشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مكتب يطلق عليه اسم (مكتب اتحاد موانئ الخليج) .

مادة - ٢ -

يتكون المكتب من :

١ - مجلس الادارة . ٢ - الامانة العامة .

مادة - ٣ -

المقر :

تكون مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية مقرا للمكتب ، ويجوز بقرار من المجلس انشاء فروع له في البلدان الاعضاء او غيرها .

مادة - ٤ -

النظام القانوني :

يكون للمكتب الشخصية القانونية في اقليم كل طرف متعاقد ويتمتع بالاستقلال التام في المجالين المالي والاداري ويخضع لاحكام هذه الاتفاقية ولمبادئ القانون الدولي ، ويكون له في اقليم كل طرف متعاقد كافة الحقوق والصلاحيات اللازمة للقيام بأعماله بشرط عدم تعارضها مع القوانين الداخلية لاي من الدول الاعضاء .

مادة - ٥ -

العضوية :

تكون عضوية المكتب مفتوحة لدول الخليج بموجب طلب كتابي يقدم الى الامين العام ويتخذ المجلس قرارا بقبوله للعضوية بأغلبية الاصوات من الحاضرين .

مادة - ٦ -

الاهداف :

يقوم المكتب بالعمل على تحقيق الاهداف التالية :-

- أ - دراسة كافة الوسائل والاساليب الممكنة لتطوير موانئ الاطراف المتعاقدة طبقاً للمستويات العالمية وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الشأن .
- ب - اجراء البحوث والدراسات لاستنباط أفضل السبل لتأدية خدمات موانئ الخليج وذلك بهدف علاج ظاهرة التكدس والازدحام بهذه الموانئ .
- ج - التنسيق بين مختلف موانئ الاطراف المتعاقدة وتقديم المشورة في الامور التالية :-
- ١ - تنظيم العمل بالموانئ المذكورة .
 - ٢ - اعداد خطة التنمية لخدمات الموانئ المذكورة .
 - ٣ - تطبيق التجارب والخدمات العالمية والمحلية في هذه الموانئ .
 - ٤ - تنظيم كيفية استفادة بعض موانئ الخليج بما تحتاجه من معدات وأجهزة وخبرات قد تكون متوفرة لدى موانئ الاطراف المتعاقدة أو غيرها .
- د - حضور الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية والاقليمية والوكالات المتخصصة ذات العلاقة بهدف تحقيق المصالح المشتركة لموانئ الخليج .
- هـ - اعداد البرامج التدريبية لاجهزة الموانئ الادارية والفنية ووضع نظام تبادل الخبرات على جميع المستويات بين الاطراف المتعاقدة .

مادة - ٧ -

الواجبات والاختصاصات :

للمكتب في سبيل تحقيق أهدافه ما يلي :

- أ - تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة في اقليم أى طرف متعاقد في نطاق الاعمال المتصلة بأهدافه واختصاصاته وفي حدود الانظمة في كل دولة عضو وله القيام بكافة التصرفات القانونية طبقاً للشروط والاضاع التي يقرها المجلس .
- ب - ان يشرف أو يساهم أو ينفذ أو يعهد لآخرين القيام بأعمال الانشاء والحفر ورفع الحطام وعمليات منع وخفض ومكافحة التلوث في البيئة البحرية أو أية نشاطات أخرى تتطلبها أعمال الموانئ وذلك بناء على طلب وموافقة الدولة العضو . وله أن يستعين بالامكانيات المتوفرة لدى الدول الاعضاء متى تطلب الامر ذلك .
- ج - ان يتفاوض مع أصحاب سفن الشحن واتحادات النقل البحري حول المسائل المتعلقة بأجور الشحن والاجور الاضافية التي تفرض بسبب تأخير السفن في الموانئ .

الفصل الثاني

مادة - ٨ -

المجلس :

- أ - يتكون المجلس من عدد من الاعضاء بواقع عضو واحد لكل طرف متعاقد ويشترط في الاعضاء أن يكونوا من رعايا

- ١ - دور الاطراف المتعاقدة ومن ذوي الخبرة والاختصاص في شئون الموائمة .
- ٢ - ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس وذلك لمدة عام واحد يعاد بعدها انتخاب الرئيس ونائبه .
- مادة - ٩ -**

الوظائف والاختصاصات :

- للمجلس كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف المكتب ويقوم المجلس على وجه الخصوص بالمهام الآتية :-
- ١ - رسم السياسة العامة للمكتب ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام الاتفاقية .
 - ٢ - وضع القواعد والانظمة الادارية والمالية الخاصة بسير العمل في المكتب وأجهزته .
 - ٣ - مناقشة التقرير السنوي الذي يقدمه الامين العام عن نشاط المكتب واقراره .
 - ٤ - التصديق على مشروع الميزانية والحساب الختامي .
 - ٥ - تعيين الامين العام للمكتب على أن يكون من رعايا دول اطراف المتعاقدة .
 - ٦ - تكوين اللجان للقيام بالاعمال اللازمة لتحقيق أهداف المكتب من الخبراء والاستشاريين .
 - ٧ - تفويض الامين العام أو احدى اللجان التي يرى تشكيلها ببعض اختصاصاته .
 - ٨ - اصدار التوصيات والقرارات التي تحقق أهداف المكتب .

مادة - ١٠ -

التصويت :

- لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور ثلثي الاعضاء على أن يحضر الاجتماع الرئيس أو نائبه ، وتتخذ القرارات في جميع ما يعرض على المجلس بأغلبية الاصوات في الاجتماع . وفي حالة تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة - ١١ -

دور الانعقاد :

- يعقد المجلس اجتماعاته العادية مرة كل ستة أشهر ، ويجوز أن تعقد دورات غير عادية بناء على طلب ثلاثة من أعضائه .

الفصل الثالث

مادة - ١٢ -

الامانة العامة :

- تتكون الامانة العامة من الامين العام والموظفين اللازمين للامانة العامة من الاداريين والفنيين .

مادة - ١٣ -

يتولى أمين عام المكتب الاعمال التالية :-

- ١ - تنفيذ قرارات المجلس .

- ٢ - تعيين أعضاء الجهاز الفنى والإدارى وتحديد رواتبهم وفقاً للنظام الذى يعتمده المجلس ويعتبر رئيساً للجهاز
الوظيفى للمكتب .
- ٣ - إبرام العقود فى حدود النظام والتعليمات واللوائح التى يضعها المجلس .
- ٤ - الإشراف على تنفيذ عقود الخدمة والنشاطات والأعمال التى يشترك فيها المكتب .
- ٥ - إعداد مشروع الميزانية السنوية فى ضوء السياسة العامة التى يرسمها المجلس .
- ٦ - تقديم تقرير سنوى عن أعمال المكتب بالإضافة الى ما يقدمه من تقارير دورية .
- ٧ - حضور اجتماعات المجلس والاشتراك فى مداولاته دون أن يكون له حق التصويت .

مادة - ١٤ -

- يكون اختيار العاملين من إداريين وفنيين فى المكتب على أساس المؤهلات العلمية والكفاءات المهنية بالتوزيع العادل بين الأطراف المتعاقدة قدر الامكان .
- وعلى هؤلاء أن يمتنعوا عن أى عمل لا يتفق مع مراكزهم كماملين فى المكتب .

مادة - ١٥ -

النظام المالى :

- يكون للمكتب ميزانية مستقلة تشمل مصروفاته وإيراداته ، وتكون موارده من اشتراكات الأطراف المتعاقدة وفقاً لنسبة حصة كل منها فى ميزانية جامعة الدول العربية وإيرادات أخرى يقرها المجلس .

مادة - ١٦ -

يتكون رأسمال المكتب من الآتى :-

- ١ - الأصول الثابتة . ٢ - الأصول المنقولة .

الفصل الرابع

مواد ختامية

مادة - ١٧ -

- يعفى كل ما يستورده المكتب وفروعه من أدوات أو معدات يحتاج إليها فى تنفيذ أغراضه من جميع الرسوم الجمركية فى دولة المقر والدول الاعضاء .

مادة - ١٨ -

- لا يجوز لى عضو الانسحاب من المكتب قبل انقضاء سنتين على عضويته ، ويكون طلب الانسحاب باشعار كتابى يقدم الى الأمين العام للمكتب ، ولا يعتبر الانسحاب نافذاً كما لا تتوقف التزامات العضو نحو المكتب الا فى نهاية السنة المالية التالية لتاريخ الاخطار بالانسحاب ، ولا يحق للعضو استرداد ما دفعه فى رأسمال المكتب والمطالبة بأية تعويضات .

مادة - ١٩ -

- يتم تعديل أحكام هذه الاتفاقية بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الاعضاء ، ويعتبر هذا التعديل نافذاً فى حق جميع الاعضاء اعتباراً من التاريخ الذى يحدده القرار .

مادة - ٢٠ -

للمجلس بعد اخطار الاعضاء أن يتخذ بأغلبية ثلثي كامل أعضائه قرارا بانتهاء عمليات المكتب وتصفيته وذلك في دورة غير عادية يطلب عقدها نصف الاعضاء على الاقل لهذا الغرض بالذات ويحل المكتب قانونا وتتم تصفيته اذا قل أعضاؤه عن ثلاثة نتيجة الانسحاب .

مادة - ٢١ -

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد التصديق عليها من خمس من حكومات الاعضاء .

مادة - ٢٢ -

تودع النسخة الاصلية من هذه الاتفاقية لدى وزارة خارجية دولة المقر (المملكة العربية السعودية) التي تسلم صورة طبق الاصل منها لكل دولة توقع عليها أو تنضم اليها مستقبلا، كما تقوم بإبلاغ كافة مايردها من تعديلات على هذه الاتفاقية الى كافة الدول الاعضاء . ويسرى مفعول الاتفاقية اعتبارا من تاريخ التصديق عليها طبقا لمنطوق المادة (٢١) من الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية بمدينة الكويت بتاريخ ١٢ شوال ١٣٩٦هـ الموافق ٥ أكتوبر ١٩٧٦م وقام بتوقيعها بالاحرف الاولى المفوضون المبينة أسماؤهم نيابة عن حكوماتهم .

محمد عبدالعزيز بوشيت
مندوب المملكة العربية السعودية

عيد عبدالله يوسف
مندوب دولة البحرين

سعيد بخيت
مندوب دولة الامارات العربية المتحدة

علي السعيد
مندوب دولة قطر

عوض سالم الشنفرى
مندوب سلطنة عمان

ياسر عامر آل جاسب
مندوب الجمهورية العراقية

م/عبدالرحمن خالد الفهيم
مندوب دولة الكويت